الأمم المتحدة
S/2002/504




Distr.: General
1 May 2002
Arabic
Original: English

## رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أكتب إليكم بغرض إعلامكم بالجهود التي بذلتها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

لقد انقضى ١٢ يوما على اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) الذي رحب فيه المجلس بمبادرتي الرامية إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق. ولعلكم تذكرون أن وفد الولايات المتحدة قدم إلى المجلس ذلك القرار عقب المحادثات الهاتفية التي أجريتها مع وزيري الخارجية والدفاع الإسرائيليين اللذين أكدا لي خلالها أن إسرائيل ستتعاون تعاونا كاملا مع الفريق الذي سأعينه.

وتأسيسا على ذلك، أعلنت في ٢٢ نيسان/أبريل تشكيل فريق برئاسة السيد مارتي اهتيساري. واشتملت العضوية الكاملة للفريق على ثلاثة أعضاء رئيسيين (هم السيد اهتيساري والسيدة ساداكو أوغاتا والسيد كورنيليو سوماروغا)، وعلى اثنين من كبار المستشارين (هما اللواء وليام ناش بصفته مستشارا عسكريا، ونائب المفوض بيتر فيتزجيرالد بصفته مستشارا شرطيا). وأضيف فيما بعد اثنان آخران من كبار المستشارين هما السيد تيجي ليهمان بصفته مستشارا قانونيا، والدكتورة هيلينا رانتا بصفتها مستشارة طبية/قانونية. وإضافة إلى هؤلاء الأعضاء، زُود الفريق بالخبراء التقنيين في المسائل العسكرية والأمنية، فضلا عن خبراء في الطب الشرعي وموظفين للدعم العام.

وقد أصدرت تعليماتي بأن يتجمع الفريق في جنيف في ٢٤ نيسان/أبريل وينطلق إلى المنطقة يوم ٢٥ نيسان/أبريل. غير أنه بعد أن أعلنت عن خطتي لنشر الفريق بوقت قصير، بدأت حكومة إسرائيل تعرب عن شواغل تتعلق بتكوين الفريق، ونطاق ولايته، وكيفية تنفيذ هذه الولاية، ومسائل إجرائية مختلفة. وبناء على طلب حكومة إسرائيل، وافقت على

010502 010502 02-36271 (A)
*0236271*

أن تجتمع الأمانة العامة بوفد من إسرائيل لتستمع إلى شواغل إسرائيل وتمضي في عملية توضيح. وأرجأت وصول الفريق إلى المنطقة إلى ٢٧ نيسان/أبريل.

وقد أجريت المناقشات مع الوفد الإسرائيلي في جو بنّاء جدا يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل. وبحلول الوقت الذي استطاع فيه الوفد الإسرائيلي أن يبعث بتقرير عن نتائج هذه الاجتماعات، كانت عطلة يوم السبت قد بدأت في إسرائيل. وقد أبلغني وزير خارجية إسرائيل أن مجلس الوزراء الإسرائيلي سيتناول هذه المسألة في اجتماعه المزمع عقده في ٢٨ نيسان/أبريل وطلب إلي تأجيل وصول الفريق يوما آخر. وقبلت هذا الطلب، وقام السيد برندرغاست بإحاطة المجلس بذلك.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، تحدثت هاتفيا مع رئيس وزراء إسرائيل ثم وجهت رسالتين إلى الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين بينت فيهما مبادئ عمل الفريق، وعُممت هاتان الرسالتان على أعضاء المجلس في اليوم ذاته. وبعث ممثل إسرائيل الدائم لي برد في وقت متأخر من يوم ٢٧ نيسان/أبريل عرض فيه عدة نواح ما زالت تثير القلق لدى حكومته. وقد رد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية شفويا على السفير لانكري.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل لم يتوصل مجلس الوزراء الإسرائيلي إلى قرار بشأن فريق تقصي الحقائق؛ فقد أبلغتني إسرائيل أن مجلس الوزراء سيستعرض المسألة في اجتماع يعقده في اليوم التالي. وبناء على طلب مجلس الأمن، أطلعت الأمانة العامة المجلس على المعلومات التي كنت قد تلقيتها. وكما تذكرون، اتفق أعضاء المجلس على أن تعربوا، بصفتكم رئيسا، عن استمرار دعم المجلس لجهودي الرامية إلى تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، بما في ذلك الرسالتان اللتان كنت قد بعثت بهما إلى الطرفين في اليوم السابق.

ولم يجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٩ نيسان/أبريل. وبدلا من ذلك، أبلغني الممثل الدائم لإسرائيل بأن المجلس قرر عقد اجتماع في وقت مبكر من يوم ٣٠ نيسان/أبريل. وأبلغت الأمانة العامة المجلس ذلك.

وكما تعلمون، عقدت اللجنة الوزارية الإسرائيلية المعنية بالأمن القومي (مجلس الوزراء المعني بالشؤون الأمنية) اجتماعا في وقت مبكر من يوم ٣٠ نيسان/أبريل، أصدرت عقبه البيان التالي: ”لقد أثارت إسرائيل قضايا أساسية أمام الأمم المتحدة بغية بحثها بصورة نزيهة. وما دامت هذه الشروط لم تتحقق، فلن يتسنى البدء في عملية التوضيح“. وفي غياب إشارة رسمية إلى الشروط التي ستتعاون بشأنها حكومة إسرائيل مع فريق تقصي الحقائق، جرى استعراض هذا البيان على خلفية البيانات العامة المختلفة الصادرة عن كبار المسؤولين الإسرائيليين والمحادثات الهاتفية التي أجريتها معهم مؤخرا. واستنتجت مضطرا أن إسرائيل،

بينما تواصل الإعراب عن قلقها للأمم المتحدة بشأن قضايا إجرائية أساسا، قد أصبح لديها شواغل بشأن القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) تعد أساسية بطبيعتها.

وطيلة هذه العملية، بذلت الأمم المتحدة كل جهد من أجل مراعاة شواغل حكومة إسرائيل، في إطار الولاية التي أسندها مجلس الأمن إليّ. فقد تم التوضيح بما يكفي أن مهمة الفريق تتمثل بالتحديد في التوصل إلى معلومات بشأن الأحداث الأخيرة التي وقعت في جنين وأن الحقائق المثبتة ستستخدم في تقرير الفريق إليّ فقط. وفي اعتقادي كان الفريق سيضطلع بمهمته في الميدان بطريقة فنية ونزيهة وسيعد تقريرا يتسم بالدقة والشمول والتوازن والموثوقية.

ومن الواضح أن تعاون الجانبين بشكل كامل كان شرطا لذلك، كما كان الأمر بالنسبة لزيارة المنطقة ذاتها لمعاينة مخيم جنين للاجئين على نحو مباشر وجمع المعلومات. لهذا السبب دخلت الأمانة العامة في عملية توضيح دقيق مع الوفد الإسرائيلي.

وفي ضوء إعلان الحكومة الإسرائيلية أمس، يبدو من الواضح أن الفريق لن يتمكن من الذهاب إلى المنطقة للبدء في مهمته في أي وقت قريب. وفي حين أنني لم أتلق أي معلومات خطية أخرى من الحكومة الإسرائيلية منذ ٢٧ نيسان/أبريل، فقد أثار مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى خلال محادثاتي الهاتفية على مدى اليومين الماضيين، قضايا إضافية إلى تلك التي أثارها الوفد الذي قدم إلى نيويورك في الأسبوع الماضي، ولاحت دلائل على أن هذه القائمة قد لا تكون نهائية.

وكما أشارت الأمانة العامة إلى ذلك في إحاطاتها إلى المجلس، يعد الوقت عاملا حاسما أيضا. فمع تغير الوضع السائد في مخيم جنين للاجئين يوميا، ستزداد صعوبة التثبت بأي قدر من الوثوق أو الدقة من ''الأحداث الأخيرة'' التي وقعت هناك.

لهذه الأسباب، فإنني أعتزم حل فريق تقصي الحقائق غدا. وآسف لعدم تمكني من توفير المعلومات التي طلبها مجلس الأمن في القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)؛ ولا سيما أن الظلال التي ألقت بها الأحداث الأخيرة في مخيم جنين ستظل سائدة في غياب مثل هذه العملية لتقصي الحقائق.

وسيكون من دواعي امتناني أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان